

المملكة المغربية
وزارة العدل والشؤون
الجزائرية

15 س 2/4



الرباط في 17 فبراير 2017

إلى السيدات والسادة
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين للملك لديها
الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإدارية
رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها
رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها
رؤساء المحاكم الإدارية
المديرين الفرعيين الإقليميين لدى محاكم الاستئناف
المسؤولين عن المراكز الجهوية للحفظ
الموضوع: تحسين وضعية أرشيف المحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، عملت الوزارة على إحداث لجنة الأرشيف
بناء على المرسوم رقم 2.14.267 الصادر في 21 من محرم 1437 (4 نونبر 2015)
بتحديد شروط وإجراءات تدبير وفرز وإتلاف الأرشيف العادي والوسيط وشروط وإجراءات
تسليم الأرشيف النهائي.

في هذا الإطار عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات و أصدرت عدة مناشير:

المنشور عدد 1 ك ع / 2016 بتاريخ 2016/10/31 حول إعداد وثائق الأرشيف الذي
سيخضع المسطرة الإتلاف.

○ المنشور عدد 2/ك ع / 2016 بتاريخ 2016/10/31 حول استخراج أصول الأحكام
من الملفات.

○ المنشور عدد 3/ ك ع 2016/ بتاريخ 2016/11/22 حول اتخاذ التدابير اللازمة لنقل وثائق الأرشيف من المحاكم إلى المراكز الجهوية للحفظ.

○ منشور السيد الوزير عدد 61 س 2/4 بتاريخ 2011/12/22 حول وضعية أرشيف المحاكم.

○ المنشور عدد 1/ ك ع 2017/ بتاريخ 2017/01/03 حول إعداد وثائق الأرشيف الذي سيخضع المسطرة الإتلاف.

كما تم إعداد دراسة حول وضعية أرشيفات المحاكم بناء على استمارات تقييم تم ملؤها من طرف المسؤولين الإداريين بمختلف المحاكم، ضمت عشرين سؤالاً بخصوص حالة البناية والتجهيزات والوقاية من النار وأضرار المياه والتواصل والموارد البشرية، وتم على أساسها تصنيف تلكم الأرشيفات إلى جيدة أو متوسطة أو دون المتوسطة.

علاوة على ذلك تم تنظيم حملة ترحيل الأرشيفات القديمة والمتلاشية وكذا النظائر إلى المراكز الجهوية للحفظ وهو ما أتاح ربح فضاءات إضافية لتلقي الأرشيفات الجديدة في ظروف جيدة.

وحتى يتسنى التغلب على المشاكل التي تعترض عملية تخزين الأرشيفات وما يقتضيه ذلك من معرفة بحالتها ووضعيتها، فإننا نهيب بكم الحرص على القيام بترتيب الأرشيف وفق المعايير المعتمدة حتى يتسنى تحقيق المطلوب من المناشير المشار إليها أعلاه، علماً أن الوزارة لن تدخر وسعاً في توفير جميع الوسائل اللوجيستكية للارتقاء بحالة الأرشيفات بالمحاكم إلى المستوى المنشود في أقرب الآجال.

ونظراً لما لهذه العملية من أهمية بالغة، فإنني أرجو منكم السهر على إيلائها ما تستحقه من العناية والاهتمام واتخاذ كافة التدابير الضرورية لإنجاحها، مع إشعار الوزارة بالصعوبات التي قد تعترضكم والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد